المعاني الدّلاليّة لمصطلحات المُحدِّثين في بيان أقسامِ الحديثِ النَّبويّ ومراتبه

(دراسة لغويّة دلاليّة)

د. رانية محفوظ عثمان الورفلي

قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب

جامعة بنغازي–ليبيا

ملخص

صاحب جمعَ اللغة وتدوينها والتأليف في علومها، الجمعُ والتأليف في العلوم الأخرى مثل علوم القرآن والحديث والفقه والتفسير والتراجم وغيرها. فتجد–في أحيان كثيرة –العالم اللغويّ محدّثًا أو فقيهًا، والفقيه المحدّث عالما باللغة نحوها وأدبها، وله مؤلفات في العلوم التي يتقنها أو أغلبها.

ومع هذا التقارب زمن التأليف وتداخل العلوم إلا أنّ لكلّ علم أصوله ومنهجه في جمع مادّته وتدوينها قد يتّفق مع غيره من المناهج في جوانب ويختلف في أخرى، فعندما جُمعت اللغة من فصحاء العرب المتكلمين كان ذلك بشروط وقواعد، كما كان جمع الحديث والتفسير ومسائل الفقه وتدوينها بقيود وضوابط أيضا.

وقد كان لعلماء الحديث منهج صارم وقواعد ومصطلحات انفردوا بها، تضبط رواية الحديث والاحتجاج به، ظهرت آثاره جليّة في مناهج التأليف في العلوم الأخرى، في زمن متأخّر بعدما استقرّت أصول علم الحديث، تأسّى بها بعض اللغويين في مصنفاتهم، واستخدموا بعض قواعده وأصوله في الرّواية والسند والمصطلح. ممّا يطرح تساؤلات–ينشد البحث إجاباتها– عن التأثير الدلاليّ المتبادل بين اللغويين والمحدّثين، ومدى تأثر اللغة بالتأليف في علوم الحديث ؛ وهل لواضع مصطلحات علم الحديث أثر في تطور اللغة الدلاليّ عند استعماله لألفاظها ومفرداتها؟ وهل المصطلحات الموضوعة في العلم جديدة في اشتقاقها ودلالاتها أم لها سابق استعمال في اللغة من قبل؟

الكلمات المفتاحية: الدلالة، المحدّثون، مصطلحات الحديث، مراتب الحديث.

Abstract

Linguists began collecting and codifying language, at the same time as others began to compose in other sciences such as Qur'an, Hadith, jurisprudence, interpretation, translations, etc. Often, the linguist has a book about the sciences he is proficient in, such as hadith, jurisprudence, etc.

The science of its origins and its method in collecting its material and codifying it may be in agreement with other approaches in other aspects and differs in other aspects, when the language was collected from the arab speakers, it was with conditions and rules, as was the collection of hadith, interpretation and issues of jurisprudence and codifying them with limitations and lightness too.

Alhadith scholars have a strict approach to controlling and invoking the narrative of hadith, its effects appeared in the methods of authorship in other sciences, in a late time and influenced by some linguists in their works, and used some of its rules and terms. This raises questions that the language is influenced by the literature of hadith scholars, and does the terminology of hadith scholars affect the development of semantic language when using its words and vocabulary? Are the terms in science new in their derivation and semantics, or have they already been used in the language?

Keywords: significance, almuhaddithun, Hadith Terminology, Ranks of the Hadith.

مقدّمة

لا يخفى على الباحث في اللغة وعُلومها، الدّارس لتاريخ نشأة التّدوين فيها أنّ جمع اللغة وتدوينها، ووضع قواعدها وأصولها، وكتابة المعجمات ومصنّفات النّحو والصّرف وغيرها لم يكن حدثا استثنائيا أو ظاهرة فريدة جرت بمنأى عن الحركة العلميّة عند العرب آنذاك. بل كان ضمن نهضة ناشئة بدأت بإدراك

واعٍ لضرورة نقل اللغة والعلوم المعروفة من طور المشافهة والرّواية، إلى مرحلة الكتابة والتوثيق؛ حفاظا عليها من التحريف والتشويه واللحن وفساد التأويل من جهة، وتمكينا لمدارستها ووَضْع أصول تَحْكمها وقواعد تضبطها من جهة أخرى.

فكان جمع اللغة والتأليف في شتى علومها مصاحبًا للجمع والتأليف في العلوم الأخرى مثل علوم القرآن والحديث والفقه والتفسير والسّير والتأريخ والتراجم وغيرها. وفي أحيان كثيرة نجد العالم اللغويّ محدّثًا أو فقيهًا، والفقيه المحدّث عالما باللغة نحوها وأدبها، وهذا على وجه العموم لا التخصيص؛ أي تقارب زمن التأليف في شتى العلوم المختلفة التي هدفت إلى صون الدّين وتعاليمه بصون اللسان الذي به نزل.

فإذا ما نظرنا إلى جوهر التأليف رأينا أنّ لكلّ علم أصوله ومنهجه في جمع مادّته وتدوينها قد يتّفق مع غيره من المناهج في جوانب ويختلف في أخرى، فعندما جُمعت اللغة من فصحاء العرب المتكلمين كان ذلك بشروط وقواعد، كما كان جمع الحديث والتفسير ومسائل الفقه وتدوينها بقيود وضوابط أيضا.

ولعلّ من نافلة الحديث قولنا: إنّ أحد أكثر العلوم التي حظيت بما يمكن تسميته منهجية متكاملة، سلكت مسلكا صارما دقيقا في الجمع والتأليف والتصنيف، هي الحديث النبويّ والعلوم المتصلة به، وذلك لأمور:

1. معلوم أنّ اللغة قد خضعت عند جمعها لقيود وضوابط عدّة؛ منها الزمانيّة والمكانيّة، لكنّ جمع الحديث وروايته خضع لقيود وضوابط أكثر بكثير من تلك اللغويّة وأشدّ صرامة، منها ما تعلق بالنّصّ نفسه–سندا ومتنا–فحصا وتنقيحا وتصحيحا، ومنها ما تعلّق بالرّواة وسيرهم وأحوالهم وشؤونهم الخاصّة والعامّة، وذلك لارتباط الحديث بأحكام الشّرع والدّين والعبادات، في حين كان في الأمر بعض سعة عند رواية اللغة.

2. كتابة القرآن الكريم في زمن النبوّة، ومن ثمّ جمعه وتدوينه في مصحف ونشره بين الناس، فضلا عن تواتر القراءة به حمى النصّ المقدّس –بأمر إلهي– من التحريف واللحن، في حين تأخر جمع السّنّة وتدوينها لأسباب عدّة جعلها عرضة للرواية بالمعنى، وللحن والتحريف والوضع. فكان لزاما على أهل الحديث وضع

منهجية خاصّة به تصفيه من ذلك كلّه، وتضمن بقاءه إلى جانب القرآن الكريم بوصفهما النصّان المقدسان اللذان منهما تُستقى أحكام الدّين وتشريعاته.

3. كان من المقبول في رواية اللغة التوسع في الأخذ عمّن يُعرف بالفصاحة ويُشهد له بالبيان من العرب، وتدوينه على أنّه كلام فصيح، أو لهجة دون حرج يذكر والاستعانة به على تقعيد اللغة ووضع أصولها، ولم يكن ذلك ممكنا في كلّ ما يروى من الحديث دون كثير نظر وتحقيق وضبط وعناية وتمحيص قبل الأخذ به دليلا على مسألة شرعيّة.

من أجل ذلك كان لعلماء الحديث منهج صارم وقواعد وأصول وحدود ومصطلحات انفردوا بها عن غيرهم، تضبط رواية الحديث والاحتجاج به، هذا المنهج الذي ظهرت آثاره جليّة–فيما بعد– في مناهج التأليف في غيره من العلوم، وبخاصّة في زمن متأخّر بعدما استقرّت أصول علم الحديث، فاحتذى بها علماء اللغة عند الكتابة في علوم اللغة، واستخدموا بعض قواعده وأصوله في الرّواية والسند والمصطلح، وبخاصة ممّن كان لهم باع في العلمين معا.

فإذا أضفنا إلى ذلك أنّه لابدّ للمحدّث، وكذا المتخصّص في علم الحديث من أن يكون مُتقنا للغة عالما بقواعدها، متمكنا من معانيها ومفرداتها التي يستعملها عند التأصيل والتصنيف، كان علينا عندئذٍ أن نتساءل في مقابل ذلك عن التأثير الدلاليّ المتبادل بين اللغويين والمحدّثين، ومدى تأثر اللغة بالتأليف في علوم الحديث ؛ بمعنى إلى أيّ مدى التزم واضع أصول علم الحديث بمعاني اللغة واستعمالاتها ودلالاتها المعروفة؟

وهل كان لواضع مصطلحات علم الحديث أثر في تطور اللغة الدلاليّ عند استعماله لألفاظها ومفرداتها، أم كان استعماله لها ضمن ما عُرف واشتهر دون تغيير؟ وهل كانت المصطلحات الموضوعة في العلم جديدة في اشتقاقها ودلالاتها أم لها سابق استعمال في اللغة من قبلُ؟

الإجابة عن هذه الأسئلة كانت الدّافع وراء كتابة البحث؛ بُغية تبيّن أثر العلوم الأخرى في إثراء اللغة وتطورها الدلاليّ، من خلال دراسة مصطلحات علماء الحديث التي استعملوها في التأليف، والبحث عمّا إذا كانت لهم مزيّة خاصة في وضع تلك المصطلحات.

فأقبلتُ على دراسة مصطلحات اشتهرت في علم الحديث عند تحديد رتبة الحديث المرويّ، واقتصرت على ما أورده د. صبحي الصالح في كتابه الموسوم بـ" علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة" من تقسيم الحديث إلى: الحديث الصّحيح، الحديث الحسن، الحديث الضّعيف، ومن ثمّ تفريع الضّعيف إلى أقسام عشرة هي: المرسّل، المنقطع، المعضَل، المدلّس، المعلّل، المضطرب، المقلوب، الشاذّ، المنكَر، المتروك.

فإن تساءل متسائل عن سبب اختيار هذا الكتاب والاقتصار عليه؟ قلتُ: لما وجدت فيه من إحاطة وأصالة، فضلا عن وضوح الفكرة وحسن التقسيم والترتيب أوّلا. ثانيا: إنّ اختلاف العلماء في تفريع مراتب الحديث الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف ليس بالقليل، والمصطلحات المذكورة في ذلك ممّا يصعب حصره ودراسته في ورقة بحثيّة، وبهذا أقرّ أهل علم الحديث أنفسهم.

يقول د. صبحي الصالح إنّ الأمر استقر على تقسيم الحديث إلى أقسام ثلاثة رئيسة لا يخرج عنها "فهو إمّا صحيح، وإمّا حسن، وإمّا ضعيف ... وأقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة تندرج تحتها، ومن هذه الأنواع ما هو خالص للصحّة أو للحسن أو للضعف، وما هو مشترك بين الصحيح والحسن فقط، ثم ما هو مشترك – أخيرًا – بين الثلاثة على السواء: الصحيح والحسن والضعيف"(1). ثمّ ذكر أنّ العلماء قد وضعوا لهذه الأنواع "المصطلحات الكثيرة، فَسَمَّاهَا بعضهم علومًا، وبعضهم أنواعًا، واتفق هؤلاء وأولئك على أنّها من الكثرة بحيث لا تعدّ ولا تُحصر، حتى قال الحازميّ فِي كِتَابِ "العُجَالَةِ": (عِلْمُ الْحَدِيثِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ تَبْلُغُ مِائَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ لَوْ أَنْفَقَ الطَّالِبُ فِيهِ عُمُرَهُ لَمَا أَدْرَكَ نِهَايَتَهُ). وحين ألف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث) ذكر من هذه الأنواع خمسة وستين ثم

قال: وَلَيْسَ ذَلِكَ بِآخِرِ المُمْكِنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِيعِ إِلَى مَا لاَ يُحْصَى، إِذْ لاَ تُحْصَى أَحْوَالُ رُوَاةِ الحَدِيثِ، وصفاتهم وأحوال مُتُونِ الحَدِيثِ، وَصِفَاتُهَا"(2).

يعلم الباحث في علوم مصطلح الحديث أنّ أغلب المصطلحات التي تثير التساؤلات، وتسترعي النظر وتستدعي دراسة اشتقاقها ودلالتها، هي تلك المذكورة في باب الحديث الضّعيف، غير أنّني عرضتُ في هذه الدّراسة إلى الأقسام جميعا، فبدأت بمصطلحي الصّحة والحسن لأنتقل منهما إلى الضّعف ومراتبه، فالأشياء تتميز بضدّها، والقسيم بقسيمه يتضح.

أوّلا: الحديث الصَّحِيح

في اللغة: "الصَّادُ والحَاءُ أَصْلٌ يدلّ على البَراءةِ من المَرضِ والعَيب، وعلى الاسْتواء"(3) كما يقول ابن فارس، والصِّحَّة أيضًا: ذهابُ المرضِ والسُّقْم وخلافه(4)، فيُفهم من ذلك أنّ للصّحة معنيين بينهما فرق دلاليّ دقيق؛ فقد تكون بالاستواء والبراءة من كلّ عيب وريب أصلا؛ أيّ دون سابق علّة فهي نقيض السُّقْم وضدّه. وقد تكون بذهاب المرض أو العلّة وانجلائها بعد حلولها ابتداء. فنقول: صحّ من علته واستصحّ؛ إذا برئ من سُقمه وعلته. ومنه قولهم أيضا: صحّ الشيء إذا جعلته صحيحًا، وصحّحتُ الكتاب؛ إذا كان سقيما فأصلحتُ خطأه(5). وورود الصّحّة والسُّقم قد يكون على سبيل الحقيقة في الأجسام والأبدان ونحوها، وقد يكون على سبيل المجاز في الكتب والروايات ونحوها(6).

على هذا فالصّحة قد تكون أصلا في الشيء؛ لبراءته من العلّة وعدم ورودها عليه، وقد تكون ثانية بعد البراءة من العلة وذهابها.

وفي علم مصطلح الحديث استعملت اللفظة لتوصيف أحد أقسام الحديث النبويّ بقولهم (الحديث الصّحيح)، وهو عندهم بمعنى الحديث المُسْند الذي اتصل إسناده بنقل العَدْل الضّابط عن العَدل الضّابط إلى منتهاه مع سلامته من الشُّذوذ والعِلل(7). فاجتماع هذه الشروط في نصّ الحديث (نقل العدل الضابط عن مثله مع سلامته من الشذوذ وبراءته من العلل القادحة فيه) تجعله حديثا صحيحا مُتّفقًا عليه.

نجد أنّ استعمال علماء الحديث المصطلح بهذا المعنى لا يخرج عن الاستخدام اللغويّ المعروف، فالحديث الذي خلا من العلل والقوادح وبرئ منها أصلا فلم يدخلا عليه ابتداء، فصحّ وسلم كما سلم البدن لبراءته من العلة ابتداء؛ سُمّي عند علماء الحديث صحيحًا.

ويجوز أن يرى عالمٌ في حديث علّة تَقْدح فيه فتخرجه عن منزلة الصّحيح، ثمّ يأتي غيره فيصحّحه لِمَا يثبت عنده من الحجج التي لم يعلم بها سابقه؛ فيصير الحديث صحيحًا بعد نفي العلّة وذهابها–مجازا– كما يصير الجسد صحيحًا بذهاب السُّقم ونفيه عنه. والاستعمالان جائزان في اللغة، وفي الحديث أيضًا يحتملهما النصّ والمعنى.

استخدام مصطلح (الحديث الصّحيح) إذن –من حيث معناه–لا يعدّ جديدا في اللغة، ولم يخرج عن المألوف فيها. وكما أنّ الأصل المعنويّ ثابت لغويًا، فقد استعملت اللفظة بوصفها مصطلحا في اللغة أيضًا وبالمعنى نفسه الذي استخدمه المُحدِّثون. يقول ابن منظور في اللسان "الصَّحِيحُ مِنَ الشِّعْر: مَا سَلِمَ مِنَ النَّقْصِ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا يُمْكِنُ فِيهِ الزِّحافُ فَسَلِمَ مِنْهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ"(8).

مع ذلك لا يُمكن الجزم بأنّ استخدام اللغويين أسبق، فالمعنى مُثبت في معجم متأخر نسبيًا ولم تُثبته المعجمات المتقدّمة، وقد يكون تاليا لاستخدام المحدّثين.

ثانيًا: الحديث الحَسَن

تُجمع معجمات اللغة على أنّ الحُسْن ضدّ القبح ونقيضه، وحَسُنَ الشيءُ يَحْسُن حُسْناً فهو حَاسَن وحَسَنٌ(9). وقيل إنّ الأصل استعمال الحسن في الصورة ثمّ استعمل في الأفعال والأخلاق(10)، في حين يستعمل الجمال في الأصل للأفعال والأخلاق ثم نقل إلى الصّور. فـ"الحُسْنُ عِبارَةٌ عَن كلِّ مُسْتَحْسَنٍ مَرْغُوبٍ، وذلِكَ ثلاثَةُ أَضْرُبٍ: مُسْتَحْسَن مِن جِهَةِ العَقْل، ومُسْتَحْسَن مِن جِهَةِ الهَوَى، ومُسْتَحْسَن مِن جهَةِ الحسّ. والحُسْنُ أَكْثَر مَا يقالُ فِي تَعارفِ العامَّةِ فِي المسْتَحْسَن بالبَصَرِ، وأَكْثَر مَا جاءَ فِي القُرْآن فِي

المسْتَحْسَن مِن جهَةِ البَصِيرَةِ."(11). أمّا الحَسَنُ بفتح الحاء؛ فما حسُن من كلّ شيء فهو نعتٌ لما حَسُن(12).

في علم مصطلح الحديث: اختلف العلماء في وضع حدّ للحديث الحَسَن، وأشهر مذاهبهم فيه أنّ الحديث الحسن "ما اتصَلَ سَنَده بنقل عَدْل خفيف الضبْطِ وسَلِم من الشذوذ والعلّة"(13).

وعند ابن الصلاح–الذي حاول الجمع بين الآراء–قسمان " أحدُهُما: الحديثُ الذي لا يخلو رجالُ إسنادِهِ مِنْ مستورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أهليَّتُهُ، غيرَ أنَّهُ ليسَ مُغَفَّلاً كثيرَ الخطأِ فيما يَرْويهِ، ولا هوَ متَّهَمٌ بالكذبِ في الحديثِ، أي: لَمْ يَظهرْ منهُ تَعمُّدُ الكذبِ في الحديثِ ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ، ويكونُ متنُ الحديثِ معَ ذلكَ قد عُرِفَ بأنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أو نحوُهُ مِنْ وجهٍ آخرَ أو أكثرَ، حتَّى اعتضَدَ بمتابعةِ مَنْ تابعَ راويَهُ على مثلِهِ، أو بما لَهُ مِنْ شاهِدٍ، وهوَ ورُودُ حديثٍ آخرَ بنحوِهِ، فيَخْرُجُ بذلكَ عَنْ أنْ يكونَ شاذّاً ومُنْكَراً"(14)، وثانيهما "أنْ يكونَ راوِيهِ مِنَ المشهورينَ بالصّدقِ والأمانةِ، غيرَ أنَّهُ لَمْ يبلغْ درجَةَ رجالِ الصّحيحِ؛ لكونِهِ يقصُرُ عنهم في الحفظِ والإتقانِ، وهو معَ ذلكَ يرتفِعُ عَنْ حالِ مَنْ يُعَدُّ ما ينفرِدُ بهِ مِنْ حديثِهِ مُنكراً، ويُعْتَبَرُ في كلِّ هذا معَ سلامةِ الحديثِ مِنْ أنْ يكونَ شاذّاً ومُنكَراً: سلاَمَتُهُ مِنْ أنْ يكونَ معلَّلاً."(15).

فالذي يؤخذ من معجمات اللغة أنّ الحُسْنَ مرادف الجمال نقيضُ للقبح، غير أنّ بينهما فرقا دلاليا تمثّل في أن الحُسن في الأصل للماديّ، والجمال للمعنويّ من الأشياء، ثمّ أُستعمل كلّ منهما للآخر. وهذا للثلاثي مضموم الفاء. أمّا الحَسن–بالفتح–فلكلّ مُسْتحسن مرغوب فهو نعت لما حَسُن. فالأصل اللغويّ واحد كما يظهر غير أنّ الفرق الدلاليّ بينهما واضح مقصود لذاته.

والناظر للاستخدام اللغويّ للفظتين يجد أنّهما استعملتا بالمعنيين كليهما. فقولك هذا أمر حَسَن، أو كلام حَسَن ونحوه قد يراد به الحُسْن والجمال أي أنّه أمر جميل وقول جميل، وقد يُراد به أنّه أمر مُستحسن

مرغوب فيه، فهو أمر ذو حُسْن؛ لا على معنى الجمال بمفهومه العام، ولكن على أساس أنّه شيء اكتسب صفات أو ميزات تجعله مستحسنا جيدا، أو مرغوبا مطلوبا في ذهن المتلقي.

فالأمر أو القول أو الشيء بوجه عام قد يكون عاديا لا قيمة له، أو مرفوضًا غير مرغوب فيه، غير أنّه لمّا اكتسب صفات خاصّة، أو أضيفت إليه سمات مميزة؛ صار مستحسنا فانتقل من المُعْرَض عنه إلى المرغوب فيه. وهذا المعنى الدلاليّ موجود في اللغة، وإن اندرج في تسميته تحت المصطلح العام: الحُسْن والجمال.

بهذا التدرُّج في المعنى: الجمال المُطلق، المستحسن المرغوب، ما فيه صفات مميزة، يمكن أن نفهم اصطلاح المحدّثين (الحديث الحسن)، فلا يمكننا القول إنّه الحديث الجميل نقيض القبيح، ويمكن القول على نحو ما إنّه مرغوب مطلوب نال الاستحسان، والأساس المعنويّ أنّه اكتسب صفات خاصّة وسمات مميّزة ترفعه عن الشاذّ المنكر وتجعله مطلوبا مرغوبا في الرّواية والاستماع وإن لم يصل إلى درجة الصّحيح لفقده شرط (الضبط التام)، ولكنّه ليس بمرفوض، ولا راويه متّهم بالكذب، فضلا عن وجود ما يدعم الرّواية من وجوه أخرى.

لهذا يمكننا القول إنّ مصطلح (الحَسَن) بوصفه من مراتب الرّواية وأقسام الحديث؛ سبق إليه علماء الحديث باختياره ووضعه بهذه الدلالة. فمصطلح الحَسَن بمفهوم المحدّثين الدال على درجة من درجات الحديث ودليل على قبوله لم تعرفه اللغة ولم يستخدمه اللغويون مع وجود رابط دلاليّ قوي بين الاستخدام اللغويّ والمصطلح. بخلاف مصطلح (الصّحيح) سالف الذكر الذي عرفته اللغة بمعناه اللغويّ والاصطلاحيّ، واستخدمه اللغويون والمحدّثون كلّ في مجاله.

ثالثا: الحديث الضَّعِيف

الضَّعْف لغة خلافُ القوّة ونقيضها، وضَعُفَ الرّجلُ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً فهو ضَعيفٌ، وزعم بعض اللغويين أنّ الضُّعفَ بالضمّ في الجسد، وأنّ الضَّعف يكون في الرأي والعقل(16). وليس ذلك صحيحًا، بل هما "لغتان جَيِّدتان مستعملتان في ضَعْف البَدَن وضَعْف الرّأي"(17).

يُؤخذ من ذلك أنّ الضَعف يكون في الشيء الماديّ كالبدن ونحوه، وفي المعنوي كالرأي ونحوه. والوصف بالقوة إنّما يكون لِمَا استوفى شروطها ووجدت فيه أسبابه، فإذا ما فُقِدت إحدى تلك السِّمات أو الأسباب اعتراه الضعف.

أمّا علماء الحديث فقد أطلقوا لفظ الحديث الضّعيف على "كلّ حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصّحيح ولا صفات الحديث الحسن"(18). فهو ما لم توجد فيه صفات الصّحّة أو الحسن ونقص عن درجتهما(19).

وهو هنا—أي الحديث الضّعيف–ليس خلافا للقويّ، ولكن للصّحيح منه، وإن كان المعنى في الأصل متقاربًا، فالحديث الصّحيح ما اجتمعت فيه شروط مطلوبة، فإذا ما فُقِد شرطٌ منها صار حسنا، وإذا فقد مزيدا من الشروط ولم يكتسب صفة الحسن، فالضّعف يعتريه عندئذ ويفقد أسباب صحته وحسنه فيصير حديثا ضعيفا. فمدار الأمر على شروط محدّدة متى ما فقدها الحديث اعتراه الضعف.

فإذا ما تساءلنا عن استخدام سابق لهذا المصطلح في اللغة؛ وجدنا أنّ وصف الضَّعف والقوّة عند العرب يكون للحسيّ كما يكون للمعنويّ، فالأصل معروف إذن، وأكثر من ذلك أنّ مصطلح الضّعيف —كما الصحيح–استخدم في اللغة بالمعنى نفسه الذي عرفه المحدّثون.

فوصف الرّواية والشّعر واللغة (أي اللهجة) بالضّعيفة ليس أمرا جديدا في اللغة، واستخدم منذ بدايات تدوين اللغة والتأليف فيها، ويتردد كثيرا في مؤلفات اللغويين قولهم: لغة ضعيفة أو قول ضعيف بمعنى: خلاف الفصيح أو المشهور عندهم، وقد يكون خلافا للصحيح كذلك.

وعليه فمصطلح الضعيف استعمل في علوم اللغة كما استعمل في علم الحديث، وتنوّعت مدلولاته بتنوع المقصود مع تقاربها في الأصل، فالضّعيف في اللغة خلاف الفصيح أو المشهور أو الصّحيح، في حين أنّه قسم من أقسام الحديث قسيماه فيه الصّحيح والحَسَن لا غير.

وقد بيّن علماء الحديث أنّ الحديث الضّعيف أنواع بحسب أسباب الضّعف فيه، والشروط التي فقدها ونقصت منه لينزل عن مرتبتي الصّحة والحسن، وهذه الأنواع هي:

1. الحديث المُرْسَل:

يقول ابن فارس في مقاييسه إنّ "الرّاء والسّين واللام أصلٌ واحدٌ مطرد مُنْقاس، يدلُّ على الانبعاث والامتداد"(20). ويذكر اللغويون لهذا الأصل اشتقاقات كثيرة ومعاني مختلفة إلا أنّ ما يهمنا منها ما يُعِيننا على تحديد الأصل اللغويّ لمصطلح (الحديث المرسل)، وممّا ذكره اللغويون في هذا المجال من معاني الإرسال: التَوْجيهُ، ومنه الرّسَالة والرّسُول، ومن المعاني: الإطلاق والتَّخْلِية، تقولُ أرْسَل الشيءَ إذا أطْلقَه وخَلّاه، وقدْ يكونُ الإرْسالُ على سبيل التخليةِ والترك كما يكون على سبيل الإهمال، ولذلك قيل إنّ الإرسَالَ يكون بمعنى الإهمال أيضا(21). ومع تقارب هذه المعاني فإن لكلّ منها دلالة معنويّة خاصّة بها.

وفي الاصطلاح: الحديث المُرْسل هو الحديث الذي سقط منه الصَّحابيّ في إسناده فلم يُذكر(22)، "وصورَتُهُ التي لا خلافَ فيها حديثُ التابعيّ الكبيرِ الذي لَقِيَ جماعةً مِنَ الصحابةِ وجالسَهُمْ، كـ: عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَدِيّ بنِ الخِيَارِ، ثُمَّ سعيدِ بنِ المسَيّبِ وأمثالِهما إذا قالَ: (قالَ رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلم). والمشهورُ التَّسويةُ بينَ التابعينَ أجمعينَ في ذلكَ رَضِي الله عَنْهُمْ"(23).

أمّا المعنى اللغويّ المقصود من استعمالهم لفظ المرسل-كما بيّن عدد منهم-فهو الإرسال بمعنى الإطلاق، وقولهم الحديث المرسل؛ أي الحديث المطلق الذي أطلق فيه راويه الإسنادَ فلم يقيّده براوٍ معروف(24).

ولمعرفة التطور الدلالي لهذا المصطلح بين اللغة والحديث؛ فإنّنا ننظر إليه من مستويات ثلاثة:

الأوّل: الأصل اللغويّ ومعناه الدلاليّ.

في هذا المستوى نجد اللفظة باشتقاقاتها موجودة في اللغة، وهو قولك: أرسل يُرْسِل فهو مُرسَل، والمعنى الدلاليّ معروف أيضًا. في اللغة: الإطلاق والتخلية أو الترك والإهمال، ومعنى الإطلاق هو المستعمل في مصطلح الحديث، فالأصل اللغويّ معروف مشترك بين العِلمين ولا جديد فيه.

الثاني: الاستخدام اللغويّ للفظة.

لا يخرج عما سبق إثباته. تقولُ: أرسل الشيءَ فهو مُرسَل إذا أطلقه وخلاه، وعلى هذا المعنى فُسّر قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا} [مريم/83](25).

الثالث: لفظة مرسل بوصفها مصطلحا.

في هذا المستوى نجد اللفظة قد استعملت مصطلحا من مصطلحات الدّراسات اللغويّة، كما استعملت في علوم الحديث مع بعض الفروق الدلاليّة الدقيقة، ففي حين استعملت في علم الحديث في الرواية والإسناد للدلالة على الحديث الذي اعتراه نقْصٌ عندما سقط منه الصّحابيّ راوي الحديث؛ فإنه استخدم في اللغة–في علم البلاغة تحديدا–بوصفهم المجاز بالمرسل عندما تكون "علاقته غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي"(26).

ومن جهة أخرى فعلماء اللغة استعملوا المصطلح الاستعمال نفسه–تقريبا–الذي استعمله المحدّثون في الرّواية والإسناد، فقد نقل السُّيوطي في المُزهر عن "الكمال الأنباري في لُمَع الأدلّة [أنّ] المرْسل هو الذي انقطع سنَدُه نحو أن يَرْويَ ابنُ دريد عن أبي زيد وهو غيرُ مقبول لأنَّ العَدالة شرطٌ في قبول النَّقْل، وانقطاعُ سَنَد النَّقْل يوجب الجَهْل بالعَدَالة فإنّ من لم يُذْكَر لا يُعرف عدالته"(27).

فدلّ ذلك على أنّ المصْطلح بمعنى الرّواية فيها انقطاع بسقوط أحد رواتها في سندها، وهو عندهم أيضا المنقطع، فيسمونه المرسل أو المنقطع(28). فالاستعمال اللغوي عامٌّ لا تفصيل فيه، فكلّ ما سقط منه رجلٌ مرسلٌ أو منقطعٌ، أمّا استخدام المحدّثين فدقيق مفصّل.

على أنّنا نُشير إلى أنّ هناك فرقا بين استخدام قدماء علماء الحديث والمتأخرين منهم، فالقدماء يطلقون لفظ المرْسل على ما سقط منه رجل مطلقا، فهم وأهل اللغة سواء في ذلك، واصطلح المتأخّرون منهم على التفرقة بينهما على النّحو الذي بيّنت آنفا، وهذا مفهوم ومتوقّع في نشأة المصطلح الذي يكون عامًّا في بدايته ثمّ يأخذ العلماء في تحديده ووضع شروط له تميّزه.

نخلص من ذلك كله إلى القول: إنّ الأصل اللغويّ ومعناه الدلاليّ (الإرسال بمعنى الإطلاق) سابق في اللغة معروف فيها كما عُرف في علم الحديث، لكنّ اللفظة بوصفها مصطلحًا اختلفت بين الاستعمالين بما صاحبها في علم الحديث من تفصيل وتدقيق، ودلّ الاستعمال المشترك للمصطلح على تأثر المشتغلين بعلم أصول اللغة بعلوم الحديث ومصطلحه في الدّراسة والتصنيف والاصطلاح، غير أنّ اللغويين كانوا أقلّ انشغالا بوضع حدّ للمصطلح والالتزام به التزاما لا ينخرم، وذلك لتعاملهم مع نصوص لغويّة لا يشترط في قبولها ما يشترط في النصّ المقدّس.

2. الحديث المُنقَطِع

القافُ والطَّاءُ والعَيْن أصْلٌ يدلّ على صرْم وإبَانة بعض أجْزاءِ الشيء من بعض فَصْلا، تقول: قَطَع الشيءَ يَقْطعه قَطْعا، ومُنْقَطَعُ كلِّ شيء حيث ينتهي إليه طرفه(29).

وفي اصطلاح متأخري أهل اللغة "المنقطع كالمرسل؛ كلّ ما انقطع سنده فلم يتصل، وهو غير مقبول لانقطاع السّند والجهل بحال الرّاوي النّاقل غير المذكور ولا فرق في ذلك إن رواه من لايُتّهم في روايته أم لا"(30).

وفي علم مصطلح الحديث اختلاف في تحديد معنى الحديث المنقطع وأشهره الذي استقرّ عليه المتأخرون بقولهم إنّه "الحَدِيثُ الذِي سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَجُلٌ، أَوْ ذُكِرَ فِيهِ رَجُلٌ مُبْهَمٌ. وسبب ضعفه فَقْدهُ الاتصال في السّند، فهو كالمرسل من هذه الناحية"(31).

هذا ما استقر عليه العلماء في حدّ الحديث المنقطع، وقبل ذلك اختلف المتقدّمون في تحديد معناه، وهل يختلف عن الحديث المرسل أمْ لا؟

نقل ابن الصلاح في مقدّمته أنّ للعلماء مذاهب في الحديث المُنقطع والمُرسل هي:

الأوّل: المُرسل مخصوص بالتابعيّ، أمّا المنقطع فهو الذي في إسناده راوٍ لم يَسْمع من الذي فوقه قبل الوصول إلى التابعيّ، وثانيها أنّ المُرسل مخصوص بالتابعيّ، أمّا المنقطع فشامل له ولغيره، فبينهما خصوص وعموم؛ فهو كلّ ما لا يتّصل إسناده. وثالثهما: أنّ المُرسل والمُنقطع سواء، وكلاهما شامل لكلّ ما لا يتصل إسناده، وهو الذي يميل إليه ابن الصلاح، إلا أنّ الأكثر وصف الإرسال للحديث الذي رواه التابعيّ عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ووصف الانقطاع لما دون التابعي. وآخرها: أنّ المنقطع ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفا عليه، واستبعده ابن الصلاح(32).

يتبيّن من العرض السابق أنّ الاستخدام المصطلحيّ للفظة المُنقطع يحمل الدّلالة اللغويّة الأصل نفسها، وهي الجزم أو الصرم والإبانة بانقطاع السّند بين راوٍ وآخر لا خلاف في ذلك بين أهل اللغة والحديث. كما ظهر أنّ مصطلح الانقطاع في السّند قد عرفه اللغويون كما عرفه المحدّثون، وإن كانوا أخذوه- على ما يبدو-عنهم؛ فلم يرد له ذكر إلا عند متأخريهم الذين لهم علم بالحديث ولم تتناقله كتب اللغة المتقدمة.

فإن كان المصطلح لم يحمل دلالة لغويّة جديدة غير تلك التي عرفتها اللغة؛ أي القطع والجزم والإبانة، إلا أنّه على ما يبدو قد مرّ بتطور ما بين الخصوص والعموم في دلالته على أنواع الحديث النبويّ. وقد اتضح من كلام ابن الصلاح أنّ الحديث المنقطع سقط أحد رواته ولم يُعرف فحدث انقطاع في السّند، وهو في ذلك كلّه كالحديث المرسل فيه قطع وإبانة في سنده وهذا استخدام اللغويين أنفسهم الذي مالوا إليه.

وذهب بعض المتقدّمين إلى التفريق بينهما بحسب موضع السّقط، أو قطع السّند، فالمُرسل ما كان فيه قطع للسّند في أوله بألا يُذكر الصّحابيّ، والمنقطع لما كان القطع فيه دون ذلك، ومع أنّ ابنَ الصَلاح لم يختر هذا المعنى أو يرجّحه؛ فقد صار المعتمد في كتب علم مصطلح الحديث المتأخرة، التي مالت إلى تحديد المصطلح وتخصيصه وتفصيل مواضع الاختلاف، ومنه نتبين ملمح الاختلاف اللغويّ والتطور الدلاليّ للفظة التي نُقلت من المعنى العام إلى الاصطلاح أوّلا، ثمّ تفصيل المصطلح وتفريعه عندهم، خلافا لأهل اللغة الذين ظلوا على الاستخدام الأصل دون تغيير.

3.الحديث المُعْضَل

العين والضّاد واللام أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على شِدّةٍ والتواءٍ في الأمر، وأصل العَضْلِ: المَنْعُ والشِّدّة، والأمر المُعْضِل هو الشَّديد الذي أعيا صاحبه القيام به فيُعْيه إصلاحُه وتدارُكُه، والمعْضِلات: الشدائد، وأعْضَله الأمرُ أي: غلبه. وعضّلتُ عليه، أي ضيَّقتُ في أمره (33).وفي اشتقاقه تقول أعْضَله الأمرُ وأعْضَل به، وأَعْضَلَني فلان أي أعْيَاني أمْرُه، وأعْضَل الأمرُ إذا اشتدّ واستغلق(34).

في اصطلاح المحدّثين، الحديث المعْضَل: الحَديثُ الذي سَقَط من إسناده-بشرط التوالي-راويان فأكثر، وهو عندهم لَقَبٌ لنوعٍ خاصٍّ مِنَ المنقطِعِ، فكلّ معضل منقطع، وليس كلّ منقطع معضلا(35).

فهذا معنى المُعْضَل لغة واصطلاحًا، وتتعلق بهذه اللفظة مسألتان: معنويّة ولفظيّة.

تختصّ المسألة المعنويّة باستخدام علماء الحديث للفظة الذي جاء موافقا لما ذكره اللغويون في معناها، فإذا ما كان أصل العَضْل المنع ويُطلق على ما كان فيه شدّة والتواء فيُعي صاحبه ويشتدّ عليه، فعلماء الحديث استخدموا اللفظة بالمعنى نفسه فأطلقوه على الحديث الذي استغلق عليهم واشتدّ لسقوط راويين منه فأعياهم تخريجه.

إلى هذا المعنى خاصّة (الإعياء) أشار بعضهم فقال صاحب التيسير إنّ الحديث المُعْضَل: اسم مفعول من أعْضَله بمعنى أعْيَاه(36). "وهو صورة أشدّ استغلاقا وإبهاما من المنقطع، ومن هنا جاءت

تسميته بالمعضَل"(37). ومنه نفهم أنّ معنى الشدّة والإعياء المُلازمين لإبهامه بالمعنى الدّلالي للفظة قد استعمل كما هو. أمّا اللفظة بوصفها مصطلحًا له دلالته في الرّواية والإسناد؛ فقد سبق إليه أهل الحديث– شأن أغلب المصطلحات–فكانوا أوّل واضع له عند تصنيف الحديث النبويّ.

أما المسألة اللفظيّة فأعني بها الاشتقاق اللغويّ ومعناه الدّلاليّ، فيبدو أنّ هذه اللفظة باشتقاقها هذا قد أثارت جدلا بين علماء الحديث، أوّل من نبّه إليه ابن الصلاح، وأقبل مَنْ بعده على شرح كلماته وتفسيرها والدّفاع عن هذه الصّيغة التي استخدموها مصطلحا في علم الحديث، يقول ابن الصلاح: "أصحابُ الحديثِ يقولونَ: أعْضَلَهُ فهو مُعضَلٌ–بفتحِ الضادِ–وهو اصطلاحٌ مُشكلُ المأخذِ مِنْ حيثُ اللغةُ، وبحْثُ فوجدْتُ لهُ قولَهم: (أمرٌ عَضِيْلٌ)، أي: مُستَغْلَقٌ شديدٌ. ولا التفاتَ في ذلكَ إلى مُعْضِلٍ– بكسرِ الضادِ–وإنْ كانَ مِثْلَ عَضِيْلٍ في المعنى"(38).

ففي عبارة ابن الصلاح إبهام، وقصده من الإشكال في لفظة (معضَل) بفتح الضاد غير تام الوضوح، وقد أشار إلى المقصود إشارة ولم يُبن؛ فعمد شُرّاح المقدّمة إلى وضع تفسيرات وتنبيهات على معنى كلامه ووجه الإشكال الذي قصده.

في هامش أمالي ابن الصلاح يقول المؤلّف: "دلّنا قولهم: عَضِيل، على أنّ في ماضيه: عَضَل؛ فيكون أعْضَله منه، لا من أعْضَلَ هو. وقد جاء: ظَلَم الليل وأظلم، وأظلمه الله، وغَطِشَ الليلُ وأغطشه الله. ... قال العراقيّ: وأراد المصنّف بذلك تخريج قول أهل الحديث: معضَل، بفتح الضاد، على مقتضى اللغة فقال إنّه وجد له قولهم: أمر عضيل. ثم زاده المصنّف إيضاحًا فيما أملاه حين قرأت الكتاب عليه فقال: "إنّ فعيلا يدلّ على الثلاثي، فعلى هذا يكون (عضل) قاصرًا، و(أعضل) متعديا وقاصرًا، كما قالوا: ظلم الليل وأظلم الليل. انتهى. وقد أُعترض عليه بأنّ فعيلا لا يكون من الثلاثي القاصر. والجواب: أنّه إنّما يكون من الثلاثي القاصر إذا كان فعيل بمعنى مفعول. فأمّا إذا كان بمعنى فاعل فيجيء من الثلاثي القاصر كقولك: حَرِيص من حَرَص. وإنّما أراد المصنّف بقولهم: عضيل، أي أنّه بمعنى فاعل"(39).

وفي الهامش أيضا: في المحاسن "فائدة إن كان وجه الإشكال من حيث اللغة أنّ الماضي في ذلك ثلاثي ليس إلا فممنوع، ففي الصّحاح للجوهريّ وأعضلني فلان أي أعياني أمره، وقد أعضل الأمر أي اشتدّ واستغلق. وإن كان وجه الإشكال أنّ الرّباعي إنّما أتى في القاصر كأعضل الأمر، ومنه أمر معضِل بكسر الضاد فممنوع، فقد سبق في كلام الجوهريّ أعضلني فلان، وهذا رباعي في المتعدي"(40).

وجه الإشكال إذن في المصطلح عند ابن الصلاح أنّ الفعل عَضَل وأعْضَل لازمان، ومنه قولهم: معضِل أي شديد يُعيي صاحبه، فإن كان كذلك فلا وجه لقولك معضَل؛ لأنّ فعله لازم. غير أنّه بعد بحثه–كما قال–تبيّن أنّ الفعل يكون لازما ومتعديّا بدليل قولهم (أمر عضيل) كما وجد أنّ فعيلا يكون من القاصر وغير القاصر، فيكون من القاصر إذا ما كان بمعنى فاعل، ومن غير القاصر إذا كان بمعنى المفعول، وعلى هذا يجوز قولك: أمر عضيل ومعضِل ومعضَل.

فإن كان هذا ما ذهب إليه، فقد رُدّ عليه بأنّ فيه تكلفا لا داعي له؛ لأنّ العرب استعملت الفعل الرباعي نفسه قاصرا وغير قاصر، وهو ما أثبتته المعجمات السابقة له زمنيا فقالوا: أعضله الأمر وأعضل به إذا اشتدّ(41). وأعضلني فلان؛ أي أعياني أمره(42). ولعلّ ابن الصلاح لم يطلع على هذا فلجأ إلى إيجاد قياس مقارب بالقول باشتقاق عضيل من القاصر والمتعدي.

وقد ذُكر وجه آخر في بيان وجه الإشكال في المصطلح عند ابن الصلاح بالقول و"لعلّ المراد أنّ المتعدي إنّما استعمل في نحو أعضلني فلانٌ أي أعياني أمرُه، وإذا قلتَ أعضلني الحديثُ أي أعياني أمره، كنتَ أنتَ مُعضَلاً بفتح الضاد، وهو مُعْضِل بكسرها وهو خلاف المصطلح، فلذلك كان مُشكلا، ويُؤخذ من قولهم: أمر عَضِيل أي مستغلق. ولقائل أنْ يقول: لا يمتنع ممّا تقدّم أن نقول أعضلتُ الحديث، وأعضلت فلانا إذا صيرتُ أمره معضلا فيصحّ بذلك حديث معضَل بفتح الضاد"(43).

وهو وجه لطيف في تفسير كلام ابن الصلاح ولعلّه الأقرب والأوفق، فلا يتصوّر أنّ ابن الصلاح لم يعلم باستخدام الفعل في اللغة قاصرا وغير قاصر، وبخاصّة أنّ المعجمات المذكورة سبقته زمنيًا، ووصوله إلى ما فيها مُمكن سهل.

بناء على ما سبق، يكون وجه الإشكال في المصطلح في (اشتقاقه) إذا ما قلنا بالرأي الأول، ولا جديد في دلالته سوى جعل اللفظة مصطلحًا دالا على أحد مراتب الحديث النبويّ.

فإذا ما قلنا بالرأي الثاني فوجه الإشكال عندئذ في دلالته لا اشتقاقه. وفي استخدام علماء الحديث له وجه جديد للدلالة، فالاستعمال الشائع لغة أنّ العضل يكون من الشيء لصاحبه: أعضلني الشيءُ أو الأمرُ فهو مُعْضِل وأنا مُعْضَل، أمّا استخدام المحدّثين له فالعضل من الشخص (أي العالم المحدّث) واقع على أمر الحديث بجعله مُعضلا شديدا لما اعتراه من علة في إسناده بانقطاعه ووقوع أكثر من راوٍ منه، وصعوبة توثيقه والتأكد من صحته. وهو استعمال دلالي سبق إليه علماء الحديث وخالف ما عُرف في اللغة.

4. الحديث المُدلّس

الدّال واللام والسّين أصل يدلُّ على سَتْرٍ وظُلْمة، والدَّلَس بالتحريك: السّواد والظلمة، ومثله الدُّلسة أي اختلاط الظلام. والمدالسة: المخادعة، وفلان لا يُدالِسُ ولا يُوالِسُ؛ أي لا يُخادع ولا يظلم ولا يخون، ومنه التدْلِيس أو المُدَالسَة في البيع؛ وذلك إذا باعك شيئا من غير أن يُبيّن لك وكتم عيبَهَا عنك، فتقول: دَلَّسَ لِي سِلْعَةَ سَوْءٍ فكأنّه خَدَعَك وأتاك بهِ في الظّلامِ(44). وللفظة "أصلٌ آخَرُ يدل على القِلّة فيقولون: تدلَّسْتُ الطَّعامَ، إذا أخذْتَ منه قليلاً قليلاً"(45).

في اصطلاح المحدثين؛ التدليس (أي الحديث المدلس) قسمان:

أولهما "تدليسُ الإسنادِ: وهوَ أنْ يرويَ عَمَّنْ لَقِيَهُ ما لَمْ يَسْمَعْهُ منهُ، مُوهِماً أنَّهُ سَمِعَهُ منهُ، أو عَمَّنْ عاصَرَهُ ولَمْ يَلْقَهُ، مُوهِماً أنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ منهُ. ثُمَّ قدْ يكونُ بينَهُما واحِدٌ وقدْ يكونُ أكثرُ. ومِنْ شَأنِهِ ألا يقولَ في ذلكَ: (أخبرنا فلانٌ)، ولا(حدَّثنا)، وما أشبَهَهُما. وإنَّما يقولُ: (قالَ فلانٌ أو عَنْ فلانٍ)، ونحوَ ذلكَ ... القسمُ الثاني: تدليسُ الشيوخِ، وهوَ أنْ يرويَ عَنْ شيخٍ حديثاً سَمِعَهُ مِنْهُ، فيُسَمّيَهُ، أو يَكْنِيَهُ أو يَنْسُبَهُ، أو يَصِفَهُ بما لا يُعْرَفُ بهِ كيْ لا يُعرَفُ "(46).

كأن يقول: حدّثنا العلامة الثَبْت، أو الحافظ الضّابط، والمقصود به إخفاء عيب الإسناد؛ أي الانقطاع فيه وتحسين ظاهره. والقسم الأوّل عندهم أشدّهما وأدلّهما على الكذب، واختلف في حكمه، فمنهم من يردّ مطلقا من عُرف بالتدليس كالشافعيّ، ومنهم من يقبل من المدلّس روايته التي صرّح فيها بلفظ السّماع، ويردّ ما كانت عبارته مبهمة وعليه أكثر العلماء(47).

فالمُدلس إذن من أنواع الحديث الضّعيف لانقطاع في سنده أو إيهام بما ليس عليه حقيقة، وعند النّظر في أصل اللفظة في اللغة نجدها شائعة في الاستعمال للدلالة على معنيين: أحدهما الأصل، والثاني تطور دلاليّ مرتبط بالأصل، ثمّ هناك استعمال المُحدّثين له، وهو انتقاله إلى مصطلح، والمقصود هنا لفظ (التدليس)، أمّا المدلّس فلم يرد له ذكر في المعجمات.

عليه فللفظ التدليس من حيث المعنى وتطوره مستويات ثلاثة:

الأول: المعنى الأصل للجذر اللغوي (دلس)، ومنه الدَّلَس أي الظلمة والسّواد الذي لاشكّ فيه ستر وإخفاء.

الثاني: بعض التصريفات للجذر اللغويّ منها: دالس، يُدالس أي خادع ويخادع، مُدَالسة ودِلاسًا أي مخادعة وخداعا، وهو تطور دلاليّ تحتمله اللفظة أيضا؛ فالظلام بما فيه من زوال الرؤية وستر وخفاء يكون مظنّة المخادعة والغدر والخيانة. فتغيّر معنى اللفظة من المنظور، أي الظلام وانعدام الرؤية إلى المعنوي المجرّد أي المخادعة والغدر، وهو تطور دلاليّ عرفته اللغة واستعملته، ومنه نشأ مصطلح هو الأكثر استعمالا لهذا الجذر في اللغة أي: التدليس الذي استعملته العرب في البيع والشراء؛ إذا ما كتم صاحب البضاعة عيبًا فيها وأخفاه عن المشتري فخدعه بإظهار سلعته على غير حقيقتها، وكأنه أتاه بها في الظلام الذي لا تظهر فيه العيوب.

الثالث: استعمال المُحدّثين، وفيه صارت لفظة (التدليس) مصطلحًا في علم الحديث له تصريف واشتقاقات.

ومع أنّ المعنى اللغويّ يكاد يكون واحدا بين اللغويين والمحدّثين، فإنّ لفظة التدليس–عند أهل الحديث–قد انتقلت إلى مستوى دلاليّ آخر. فبعد أن كانت مستعملة في الظلام، ثمّ المعنويّ المتعلق بالمخادعة في بيع السلع والمعاملات التجارية، انتقلت إلى معنى لغويّ مجرد بجعلها مصطلحا دالا على المخادعة في اللفظ والكلمات والمعاملات الكلاميّة.

فراوي الحديث الذي يُوهم سامعيه باتصال سند ما يرويه عن أحد الشيوخ أو يصفه بما ليس فيه، قد غيّر من حقيقته فصار مدلّسا لأنّ السامع خُدع وأوهم بشيء على غير حقيقته، مثله في ذلك كمثل من اشترى شيئا أو سلعة أخفى صاحبها عنه عيوبها فخدعه بها.

ولا حاجة هنا إلى التأكيد على أنّ هذا الاستخدام للفظة بوصفها مصطلحا خاصًّا بالمعاني المجرّدة مستعملا في السّند والرواية هو استعمال المحدّثين، يدلّ على ذلك أنّ معجمات اللغة المتقدّمة لم تُشر إلى هذا المعنى باستثناء الأزهريّ–الذي عُرف بمعرفته علوم الحديث–في تهذيبه، في حين لم تُشر باقي المعجمات القريبة له زمنيا إلى المصطلح، وتناقلته المعجمات المتأخّرة–شأن أغلب المصطلحات الأخرى–التي أخذت عمّا سبقها.

5. الحديث المعلّل

العين واللام المكرّرة أصول ثلاثة أوّلها يدلّ على التكرار، وثانيها على عائق يعوق، وثالثها على الضَّعْف(48). "فمن الأوّل قولهم: علّ يعِلّ ويَعُلّ من عَلَل الشّراب؛ أي الشّربة الثانية، وكذا قولهم: علَّلَنا فلانٌ بأغانيهِ إذا غنّى أغنية بعد أخرى، وهو عندهم أيضا المطَيَّب مرَّة بَعْدَ أُخرى، ومنه قول امرئ القيس [من الطويل]: وَلَا تُبْعِدِينِي مِنْ جَنَاكِ المعَلَّل *(49).

أمّا الأصلان الثاني والثالث فمتقاربان كثيرا من حيث الدّلالة، فالعائق شيء يعوق صاحبه ويشغله، "والعِلَّةُ: المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلاً ثانياً منَعَه شُغله الأول. واعتلَّ، أي مرض فهو عَليلٌ. ولا أعَلَّكَ الله، أي لا أصابك بعِلَّةٍ. واعتَلَّ عليه بعِلَّةٍ واعْتَلَّهُ، إذا اعتاقَه عن

أمر. واعْتَلَّهُ: تجنَّى عليه. وقولهم: على عِلاَّتِهِ أي على كلِّ حال... وعَلَّلَهُ بالشيء، أي لهَّاه به، كما يُعَلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ من الطعام يتجزَّأ به عن اللبن. يقال: فلانٌ يعَلِّلُ نفسه بتَعَلَّةٍ. وتَعَلَّلَ به، أي تلهَّى به وتجزَّأ"(50).

فالأصول الثلاثة متقاربة الدّلالة من حيث تغيّر حال إلى حال بتكراره أو بإعاقته أو بإضعافه.

في مصطلح الحديث؛ الحديث المعلّل: الذي اطلع على علة تَقْدَحُ في صِحَّته، مَع أنّ الظاهِرَ السَّلامة مِنْها(51). كما "يُسمّيه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلّة والمعلول مرذول عند أهل العربيّة"(52)، ودليله ما نقله الزّبيديّ في التاج "أعَلَّه الله تَعالى أَي أصابَه بعِلَّةٍ فَهُوَ مُعَلٌّ وعَليلٌ، وَلَا تقُلْ مَعْلُول. وَفِي المحكَم: استعملَ أَبُو إسحاقَ لَفْظَ المَعْلولِ فِي المُتقارِبِ من العَروضِ... والمُتكَلِّمون يَقُولُونَهَا ويستعملونها فِي مثلِ هَذَا كثيرا، قَالَ: بالجُملةِ فلستُ مِنْهُ على ثِقةٍ وَلَا على ثَلَجٍ لأنّ المعروفَ إنّما هُوَ أعَلَّه اللهُ فَهُوَ مُعَلٌّ، إلاّ أَن يكونَ على مَا ذهبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْه من قولِهم: مَجْنُونٌ ومَسْلُولٌ من أنّه جاءَ على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه وَإِن لم يُستعمَلا فِي الكلامِ، استُغني عَنْهُمَا بأَفْعَلْتُ"(53).

في هذا المصطلح مسألتان:

الأولى: اللفظة ودلالتها، فلفظة المعلّل معروفة في العربيّة ودوّنتها معجماتها، ولكن بمعنى غير الذي اشتهر في اصطلاح المحدّثين، فقد استعمل بالأصل الأوّل (التكرار) وكذا (التلهّي) ودليله بيت امرئ القيس، فالجنى المعلّل: المطيّب مرّة بعد مرة، والطّفل المعلّل: الذي يُسلّى ويُلهّى، في حين استعمله المحدّثون بأصله الثالث: ما أصابه ضَعْف ووقعت به علّة قدحت في صحّته، ولم تورد المعجمات هذا المعنى في الاشتقاق علّه يعلّه.

الثانية: تتعلق بما ذكره ابن الصلاح من أنّ أهل الحديث والفقه يقولون: المعلول مرذول عند أهل العربيّة يعني قياسًا. ومع ذلك فهو مستعمل ذكره الجوهريّ في الصّحاح وما أورده إلا عن سماع أجاز له

روايته، وعلى هذا فالقول بأنه مرذول يكون لقلة استعماله–وإن ورد–فيكون علماء الحديث قد خالفوا المشهور في اللفظة بقولهم: الحديث المعلل والمعلول، وهم يريدون ما أصابته علّة.

ويبقى السؤال: هل كان واضعو المصطلح من أهل الحديث غير عارفين بالقياس المختار في هذا الجذر اللغويّ؟ أم أنّهم عمدوا إلى استخدام هذا المصطلح قصدا للتفرّد به، وتمييزه عن ذاك الشائع في العلّة الجسديّة والمرضيّة؟

يبدو أنّ القول الثاني أرجح؛ فالقول إنّهم لم يعرفوا الاشتقاق المشهور غير وارد لما عُرف عنهم من إلمام واسع باللغة وتصريفها واشتقاقها ودلالاتها، يُثبته القياس في أغلب المصطلحات واختيارهم لها اختيارا دقيقا دلّ على سعة تلك المعرفة.

ولهذا يمكننا القول إنّ المحدّثين جمعوا بين الأصل والتغيّر الدلاليّ، فاستعملوا إحدى المعاني اللغوية الشائعة للجذر (ع ل ل)، ولكن باشتقاق لغويّ (مُعلّل) عُرف بمعنى آخر مرّة، وباشتقاق غير مشهور مرّة أخرى (معلول)، وهو نوع من التطور الدلاليّ ولا شكّ.

6. الحديث المضطّرب

الاضطراب في معجمات اللغة قرين الحركة والاهتزاز والتغيّر، وبه فُسّرت مفردات عدّة في المعجمات فتقول: ارتعش، وارتعد، واختلج، ومرج، ووجف، وماج، وارتجّ، ووجب وغيرها كثير؛ إذا اضطرب وتحرّك. ومع ذلك فلم تُذكر لفظة الاضطراب بوصفها مادّة لغويّة لها معنى يُفسَّر ويُشرح، بل إنّ الأزهري لـمّا أورده ذكر له معاني أخرى فقال: "وقال الليث: الاضطراب تَضرُّبُ الولد في البطن، ويقال اضْطَرَب الحَبْل بين القَومِ؛ إذا اختلفت كلمتُهم، ورجل مضطرب الخَلْق: طويل غير شديد الأسر" (54).

فاللفظة إذن ممّا يكثر دورانه بين صفحات المعجمات بوصفها لفظة تستعمل لشرح مفردات أكثر إبهاما منها، تتفق معه في معنى الحركة والتغيير والاهتزاز، دون أن يكون له نصيب وافر من الشرح والتفسير.

ويمكن القول إنّ هذه المفردات التي فُسّرت بالاضطراب هي في ذاتها معان أوليّة؛ بمعنى أنّها تُكوّن الصُّورة أو الدّلالة الأولى للفظة، لأنّها دلّت على حركة أو تغيير أو اهتزاز من الممكن رؤيته والإحساس به كالارتعاش والاختلاج والتموّج وغيرها. إلا أنّ الاستعمال اللغويّ لم يتوقف عند هذه الدّلالة، فقد استعملها العرب وروتها المعجمات بوصفها لفظة مرادفة لألفاظ لها دلالة معنوية خاصّة تدلّ على مقابل الثبات من الاختلاف والارتباك كقولهم: "وقع القوم في دلدال وبلبال؛ إذا اضطرب أمرهم وتذبذب" (55). وقولهم: "ارتكض فلان في أمره إذا اضطرب فيه"(56). وكذا: ترهيأ في أمره إذا اضطرب(57). و"مرج الدّين أي اضطرب والتبس المخرج فيه"(58).

فكلها دلالات معنويّة تحسّ ولا تُلمس، وممّا يؤيد ذلك ما سبق ذكره من رواية الأزهريّ: اضطرب الحبل بين القوم عند اختلاف كلمتهم، فالمقولة تشير صراحة إلى انتقال اللفظة من دلالة حسيّة إلى أخرى معنويّة بالإشارة إلى الاختلاف باضطراب الحبل، ثمّ صارت تدلّ على الاختلاف دون الإشارة إلى الحبل، فتقول اضطرب أمرهم دون ذكر الحبل.

واللفظة في انتقالها من أصل لآخر تحتفظ برابط دلاليّ واضح هو الاهتزاز والحركة بوصفها المعنى الأصل، ينشأ عنه الاختلاف وعدم الثبات الذي يمثّل المعنى الثاني، أو التطور الدلاليّ الأكثر استعمالا للفظة.

أمّا في مصطلح الحديث؛ فالمضطرب من الأحاديث ما رُوي على أوجه مختلفة متساوية في القوّة (59) بمعنى أنّه "الذي تختلف الرّواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنّما نسميه مضطربًا إذا تساوت الرّوايتان، أمّا إذا ترجّحت إحداهما لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه" (60).

وقد استعمل علماء الحديث اللفظة بما استقرّت عليه واشتهرت به من دلالة معنوية تدلّ على الاختلاف والتقلب دون المعنى المحسوس الأول: الحركة والاهتزاز.

فتعدد روايات الحديث في السّند أو المتن واختلافها بين راوٍ وآخر دليل تغيرها واختلافها، فلهذا سميت بالمضطربة، غير أنّهم أضافوا شرطا قيّد اضطرابها بأن تتساوى في القوّة، فلا تترجح إحداهما، فليس الاختلاف والتغير سببا كافيا لاضطراب الحديث، حتى يكون هذا الاختلاف متساويا بينهما، فإذا قويت إحدى الرّوايات بعوامل تقوية الحديث وتصحيحه؛ فلا يكون مضطربا عندئذ.

بهذا القيد نتبين الدّقّة في استعمال المصطلح عند علماء الحديث، فالاضطراب الذي يحمل في طيّاته دلالات الالتباس والارتباك مع التغيير والاختلاف يصير غير متحقّق منه، فإذا دخلت إحدى عوامل الثبات والوضوح التي يعرفونها؛ تقوى متن الحديث أو سنده.

7. الحديث المقْلُوب

القلب في معجمات اللغة أصلان: أوّلهما يدلّ على خالِص شَيءٍ وشَرِيفِه، ومنه قلبُ الإنسان وغيره، والثاني تحويل الشيء عن وَجْهِهِ ورَدّه مِنْ جِهَةٍ إلى أخرى، تقول: قَلَبه يَقْلِبُه قَلْباً فانقَلَبَ، وقَلَّبْتُه فَتَقَلَّب ؛ أي انكبّ ومنه الكلام المقلوب، والقلبُ أيضا صرفك الرَّجُل عن جهةٍ يُريدها، وقَلَّبَ الأُمورَ: بَحَثَها ونَظَرَ فِي عَواقبها(61).

فالقلب في اللغة إذن تحويل وتغيير، فإذا قلبت شيئا فقد حوّلته ظهرا لبطن، أو كببته أو صرفته، وهو المعنى الأصل للمادّة اللغويّة، غير أنّ اللغة عرفت للفظة استعمالا آخر هو أقرب للمعنى الاصطلاحيّ، وبه وصفت إحدى الظواهر اللغويّة الشائعة.

يقول ابن فارس في كتابه الصّاحبي: "ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصّة، فأمّا الكلمة فقولهم: جَذَبَ وجَبَذَ، وبَكَلَ ولَبَكَ وهو كثير ...أمّا الذي في غير الكلمات فقولهم [من البسيط]*:كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعودِ... [ومن الرّجز]كأنّ لونَ أرضه سماؤُهُ **"(62).

فظاهرة القلب قضيّة صوتيّة لأجل التخفيف في الكلمات تحدث كثيرا في اللغة، وتوردها المعجمات في كلّ مادة لغوية عُرف فيها، وقد جمع السّيوطيّ في مزهره ما نقله كثير من علماء اللغة في هذا الباب،

كقولهم: مَا أَطْيَبَه وأَيْطَبه، ورَبَضَ ورَضَبَ، وصَاعِقَة وصَاقِعة، واضْمَحلّ وامْضَحلّ، وعَمِيق ومُعِيق، وغيرها كثير(63). ونقل أيضا عن ابن دريد قوله: إنّ القلب ظاهرة لغويّة عامّة عند علماء اللغة وأصحاب المعجمات، في حين عدّها آخرون من قبيل المسائل اللهجية والعادات الكلامية(64).

يذكر العلماء في هذه المسألة أنّ ظاهرة القلب لم ترد في القرآن الكريم، وأضيفُ أنّها ليست المقصودة في اصطلاح علماء الحديث أيضًا ولم ترد فيه. فالقلب المذكور في الحديث يقترب من ذاك الذي يعرفه علماء اللغة بالقلب في القصّة كقولهم: " أدخلتُ الخاتَمَ في إصبعي... حَسَرْتُ كَفِّي عن السِّرْبالِ، وإنما حَسَرَ السِّربالَ عن كفه. ومثله في كتاب الله جل ثناؤه: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ}[الأنبياء /37]، ومنه قوله جلّ ثناؤه: {وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ}[القصص/12]، ومعلوم أنّ التحريم لا يقع إلا على مَن يلزَمُه الأمر والنّهي، وإذا كان كذا فالمعنى: وحرَّمنا على المراضع أن يرضِعْنَه. ووجه تحريم إرضاعه عليهن أن لا يقبَل إرضاعهن حتى يُرَدّ إلى أمّه. قال بعض علمائنا: ومنه قوله جل ثناؤه: {فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ}[الشعراء/77]، والأصنام لا تعادي أحداً، فكأَنَّهُ قال: فإني عدوٌّ لهم. وعداوته لها بغضه إيّاها وبراءته منها"(65).

والمعنى الذي يتحدّث عنه علماء مصطلح الحديث قريب من هذا، مع التأكيد على وجود فرق دلاليّ بين المصطلحين وما يترتب عليهما من حكم. فالحديث المقلوب "هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرّواة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد، فقدم ما حقه التأخير، أو أخّر ما حقه التقديم، أو وَضْع شيء مكان شيء"(66).

فيجعل الحديث المشهور عن سالم عن نافع، أو كقلبهم مُرّة بن كَعْب وكَعْب بن مرّة، وهو المقلوب في الإسناد، وقد يكون في المتن ويضربون له مثلا ما رُوي في الحديث (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) ورواية الصحيحين*: (حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه)(67).

نتبين ممّا سبق أنّ معنى القلب والحديث المقلوب في اللغة والحديث واحد تقريبا هو التحويل والتغيير، ووضع شيء مكان شيء، فقولك: أدخلت الخاتم في إصبعي هو أدخلت إصبعي في الخاتم، وهو مشابه لما

وقع في الحديث من قلب بين اليمين والشمال في اليدين، وإذا ما كان القلب المجرّد في العبارتين واحدا وهو وضع شيء مكان شيء وصرفك إياه عن وجهه؛ فالحكم المترتب عليهما مختلف تماما. فالقلب في اللغة مقبول في العربية بوصفه إحدى ظواهرها التي يعتمد فيها على السياق والمعنى العام لمعرفة المقصود، وتجنّب اللبس، ومن الممكن تصنيفه في أبواب المجاز والتنوع اللغويّ والثراء اللفظي للغة، لكنّ ذلك غير ممكن في الحديث؛ لأنّ الحديث المقلوب حديث ضعيف، والقلب الذي وقع من الراوي قدح فيه وأخّر رتبته، فالأصل في الحديث روايته كما سُمع عن النبي صلّى الله عليه وسلم، والقلب الذي يقع في المتن قد يُغيّر معناه ويُذهب المقصود من سياق اللفظ، أمّا القلب في المتن ففيه خلط وتدليس على المتلقي، ولهذا ضعّفه علماء الحديث وجعلوه دليلا على عدم الحفظ إن وقع سهوا، فإن كان متعمدا فهو وضْع واختلاق وكذب على الحديث. ولهذا أنكر العلماء ما كان يفعله بعضهم من قلب في المتن أو السّند لغرض امتحان الطلاب، ومعرفة قبولهم التلقين، فكرهوا هذا النوع من الأغلوطات(68).

هكذا نرى الأصل اللغوي في استخدام القلب واحدا عند أهل اللغة والحديث، وهو التغيير والتحويل؛ إلا أنّ المعنى الدّلاليّ والحكم الذي ترتب عليه من حيث القبول والرفض مختلف تماما. وتجدر الإشارة هنا إلى فرق آخر في اشتقاق المصطلح، فالقلب عند أهل اللغة هو الظاهرة اللغويّة المذكورة-سابقا-ولفظ المقلوب يشير إلى قلب الكلمة كجبذ وجذب وليست مصطلحا، في حين استخدمه علماء الحديث-أي المقلوب-مصطلحا يدل على ضعف في الحديث مرة، واستعملوا كلمة قلب عند توصيف الحديث فقالوا قلب فلان هذا الحديث، فلم يستعملوه مصطلحا. وهذا من باب استئناس المحدّثين بظواهر اللغة وألفاظها، مع استعمالها استعمالا خاصّا بهم.

8. الحديث الشّاذّ

الشاذ لغة من قولهم: شذّ يشِذّ ويشُذّ شذّا وشذوذا؛ إذا تفرّق وانفرد وندر، فهو أصل يدلّ على الانفراد والمفارقة، وتقول: شذّ الرجل إذا انفرد عن الجمهور، أو عن أصحابه، وكذا كلّ شيء منفرد فهو شاذ(69). وقد "سمّى أهل النّحو ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا"(70).

وفي علم مصطلح الحديث؛ الحديث الشاذّ أحد أكثر المصطلحات التي اختلف العلماء في وضع تعريف له، وحدّ متفق عليه، وذكر د. صبحي الصالح أنّ العلماء لم يُفردوه بتصنيف خاصّ لعُسره(71). وقالوا: إنّ "أهمّ ما يُلاحظ فيه معنيان: الانفراد والمخالفة، فهو بصورة عامّة ما رواه الثّقة مخالفا الثقات، وهو بتعبير أدقّ: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه"(72).

هذا ما اصطلح عليه المتأخرون ممّن ألّفوا في علوم الحديث، وفي كلام ابن الصلاح بيان ما رآه السابقون في اللفظة ودلالتها مفصلا، يقول: "إذا انفرَدَ الرّاوي بشيءٍ نُظِرَ فِيْهِ، فإنْ كانَ ما انفَرَدَ بِهِ مخالفاً لِمَا رواهُ مَنْ هو أولى منهُ بالحفظِ لذلكَ وأضبطُ كانَ ما انفردَ بِهِ شاذّاً مردوداً، وإنْ لَمْ تكُنْ فيهِ مخالفةٌ لِمَا رواهُ غيرُهُ، وإنَّما هوَ أمرٌ رواهُ هوَ وَلَمْ يَرْوِهِ غيرُهُ، فَيُنْظَرُ في هذا الرّاوي المنفردِ، فإنْ كانَ عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانِهِ وضبطِهِ؛ قُبِلَ ما انفردَ بِهِ ولَمْ يَقْدَحِ الانفرادُ فيهِ، ... وإنْ لَمْ يكنْ ممَّنْ يُوثَقُ بحفظِهِ وإتقانِهِ لذلكَ الذي انفردَ بهِ؛ كانَ انفرادُهُ خارماً لهُ مُزَحْزِحاً لهُ عَنْ حَيِّزِ الصحيحِ.

ثُمَّ هوَ بعدَ ذلكَ دائرٌ بينَ مراتبَ متفاوتَةٍ بحسبِ الحالِ فيهِ: فإنْ كانَ المنفردُ بِهِ غيرَ بعيدٍ مِنْ درجَةِ الحافظِ الضابطِ المقبولِ تفرُّدُهُ اسْتَحْسَنّا حديثَهُ ذلكَ ولَمْ نَحطَّهُ إلى قبيلِ الحديثِ الضّعيفِ، وإنْ كانَ بعيداً مِنْ ذلكَ رَدَدْنا ما انفرَدَ بِهِ، وكانَ مِنْ قبيلِ الشَّاذِّ المنكرِ"(73).

على هذا فالحديث "الشاذّ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف"(74).

فإذا ما رجعنا إلى الأصل اللغويّ لكلمة (الشذوذ) وجدناه يدور حول الانفراد والمخالفة والنّدرة، والشاذّ من النّاس والكلمات وغيرها: ما انفرد عن الجمهور وخالف الجماعة فهو بذلك شاذّ نادر، وليس شرطا أن يكون مُنكرا مردودا، بل تكفيه المخالفة والمفارقة. هذا في عموم الاستخدام اللغويّ مستعمل معروف، وعرفته اللغة أيضا بوصفه مصطلحا لغويّا في بعض أبواب النّحو وغيره، اختصّت به المسائل التي فارقت أبوابها.

وبالاستعمال نفسه تقريبا أخذه علماء الحديث ليُوسم به الحديث الذي ظهرت فيه سمتا المخالفة والانفراد، ومع أنّ الانفراد قد يوجب ندرة الشيء وقلّته؛ فلا يبدو أنّ واضعي المصطلح قصدوا هذا المعنى عند استعمالهم كلمة (الشاذّ). ذلك أنّ تعريفاتهم-على اختلافها-للحديث الشاذّ دارت حول معنى الانفراد: انفراد الراوي بروايته التي قد يكون مخالفا غيره فيها أو لا. ومن هنا نلمح اختلاف المعنى عند بعضهم، عن الذي قرره اللغويون من أنّ أصل الكلمة يقترن بالمفارقة والاختلاف.

لكن علماء الحديث أنفسهم لم يتفقوا على معنى الانفراد وحده، فالشافعيّ مثلا يرى أنّ الشاذّ " أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ فِيهِ النَّاسَ"(75)، ولهذا جعل المعنيين كليهما لازمين لاستعمال مصطلح الشاذ للحديث ليكون: المنفرد المخالف، وعلى هذا النّهج سار أغلب العلماء باختيارهم الانفراد مع التشديد على المخالفة مهما اختلفت طرق التعبير عنها. فالشاذّ عند الحاكم "حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ"(76)، كما كان عند الحافظ: ما يرويه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه(77). وعند ابن الصلاح الحديث المنفرد به الحافظ الضابط مستحسن مقبول، أما ما انفرد به من ليس بعدل فهو شاذ مردود مثله مثل الحديث الفرد المخالف للثقات(78).

فالمعنى اللغويّ الدلاليّ لم يخرج في عمومه عمّا عرفته اللغة (المنفرد المخالف أو النادر دون أن يشترط تركه)، غير أن علماء الحديث أكثر دقة وأشدّ عناية بتحديد المراد من المصطلح لما ترتب عليه من قبول الحديث وما يوجبه من أحكام أو تشريعات، أو رده وما يتعلق به جميعا. فجعلوا النظر في حال الراوي عدالة وضبطا شرطا في القول بشذوذ الحديث ومن ثمّ تضعيفه أم لا.

9. الحديث المُنْكَر

(ن ك ر) أصل يدلّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، نَكِرْتُ الرجلَ نُكْراً ونُكوراً، وأَنْكَرْتُهُ واسْتَنْكَرْتُهُ؛ إذا لمْ تَقْبلُه بقَلْبكَ، ولمْ يَعْترفْ به لسَانُكَ. وقولهم: نَكَّرَهُ فتَنَكَّرَ، أي غيَّره فتغيَّر إلى مجهول، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيراً وأَنْكَرَه إِنْكاراً ونُكْراً: جَهِلَهُ، والنَّكِرَةُ: إنكارُكَ الشيءَ وهو نقيضُ المعرفة. ونكُر

الأمر (بالضمّ) إذا صعب واشتدّ، والنُّكْرُ والنُّكُرُ الأَمر الشَّدِيدُ، والإنكار الجحود، والاستنكارُ: استفهامُك أمراً تُنْكرُه(79).

في اصطلاح المحدّثين؛ للحديث المنكر تعريفات أشهرها "أنّه الحديث الذي يرويه الضّعيف مخالفا رواية الثقة"(80). لكنّ عددا من العلماء يرون أنّ المنكر قسمان: أولهما: ما رواه المنفرد المخالف لرواية الثقات. وثانيهما: ما رواه "الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده" (81).

كما ذكر صبحي الصالح أنّ الحديث المنكر يقابل المعروف لأنّه اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده أو لم يعرفه، في حين أنّ الشاذّ يقابل المحفوظ، وقد جرت عادة المحدّثين على مراعاة المعاني اللغويّة في مصطلحاتهم(82).

وإذا كان المنكر من الأمور في استعمال اللغة ما لم تعرفه فجحدتَه ولم تقبله، واشتقاقات الكلمة- على اختلافها-ترجع إلى هذا المعنى؛ فإنّ اللغة عرفت دلالات أخرى للفظة منها التغيير والصّعوبة والشدّة، ولعلها استخدامات دلالية تطورت عن المعنى الأصل، فإنكارك الأمر وجهلك إياه تنشأ عنه صعوبته واشتداده عليك-وإن لم تكن لازمة-لهذا عُرف المعنى دون اضطراده، ونجد أيضا قولهم: نكّره بمعنى غيّره إلى مجهول، تطور دلاليّ عن معنى الجهل بالشيء، فالجهل يرتبط برفض الشيء ممّا قد ينشأ عنه التغيير، وربما لأجل ذلك استعملت اللفظة مضعّفة العين؛ لأنّ إرادة التغيير تتطلب عملا إضافيا، فتبع المبنى المعنى بتضعيف عينه، وجدير بالذكر هنا أنّ التغيير في حال الإنكار كان إلى مجهول أيضا.

في فلك هذه المعاني دار استخدام علماء الحديث للفظة في تصنيف الحديث الضّعيف، الذي انفرد وخالف رواية الثقات أو كان راويه غير ثقة، فأصبح عندئذ غير معروف ولا مقبول عند المحدّثين. فلمّا جُحد ولم يقبل صار منكرا ضعيفا.

ولئن كان استعمال المحدّثين لم يخالف الاستعمال اللغويّ من حيث الأصل، فإنّ لهم قدم السّبق في إخراج اللفظة من عموم الاستعمال اللغويّ الشائع، إلى دائرة الاصطلاح الذي يقيّد بحدّ له شروطه وأحواله التي لم تعرفها اللغة من قبلُ.

10. الحديث المتروك

التَّرْكُ: لغة التخلية عن الشَيْء ووَدَاعُكَ إيّاهُ، وتركتَ الشَيْء تَتْرُكُه تَرْكاً، وتَتَرِّكُه اتِّرَاكاً؛ إذا خليته وودعته، والترك يكون أيضا بمعنى الإبقاء أو الجَعْل(83).

وفي اصطلاح المحدّثين، الحديث المتروك "الذي رواه واحد متّهم بالكذب في الحديث، أو ظاهر الفسق بفعل أو قول، أو كثير الغفلة، أو كثير الوهم"(84). فهو الحديث الذي في إسناده راو متّهم(85).

نجد أنّ علماء الحديث استعملوا اللفظة بمعناها اللغويّ: التخلية والترك، غير أنّ اللفظة انتقلت من مستوى اللغة العامّ إلى الاصطلاح فصارت دالة على إحدى مراتب الضّعف في الحديث النبويّ، وفيه دليل على دقة استعمال العلماء للألفاظ من جهة، وعلى حرصهم عند قبول الحديث أو رده من جهة أخرى.

فالحديث الضّعيف هو ذلك الحديث الذي قدح في سنده أو متنه قادح أخرجه من منزلة الصحّة إلى إحدى مراتب الضّعف بحسب العلّة التي فيه، حتى إذا ما كان راويه متهما بالكذب أو الغفلة أو الوهم تُرك بالمرّة ولم يُؤخذ بالحديث لأنّها علل غير مقبولة، فصار حديثا متروكا.

ونلحظ أنّ هذه المرتبة من مراتب الحديث الضعيف سُميت بالحكم الذي صدر عليه والفعل الذي على العَالِم أن يتخذه وهو تركه، فأقسام الحديث الضّعيفة كانت مرسلة أو منقطعة أو مضطربة بسبب هذه العلل التي صارت اسما للمرتبة، والحكم الواجب نحوها ردها وعدم القبول بها، فسميّت بعللها. أمّا ما كانت علته اتهام الراوي نفسه في روايته؛ فالحديث فيه مسمّى بالعمل الواجب نحوها وهو الترك، وفيه دليل على عدم تهاون علماء الحديث في رفض مثل هذه الأحاديث وردها بسبب علتها الخاصّة، وهو دليل عنايتهم وورعهم.

خاتمة

وصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في الآتي:

1. المصطلحات عند علماء الحديث أنواع: فمنها الذي لم يختلف استعماله-تقريبا- في مصطلح الحديث عمّا عرفته اللغة ومصطلحاتها وتداولته اشتقاقا ودلالة-كالضعيف مثلا- وربّما استعملته في زمن متقدم، وقد يكون ممّا تداولته اللغة في مصطلحاتها ولكن في مرحلة زمنية متأخرة نسبيا كالصّحيح.
2. عدد من مصطلحات مراتب الحديث النبويّ استعمل بالمعنى اللغويّ الأصل نفسه، ثمّ جعلوه مصطلحا في علم الحديث له حدّ يّعرف به، كالمضطرب والمنكر والمتروك. وبعضها قد يكون له أكثر من دلالة في اللغة، إلا أن علماء الحديث قصروا المصطلح على إحداها أو بعضها فقط كالشاذ.
3. بعض هذه المعاني المنقولة إلى الاصطلاح في علم الحديث يكون ممّا استعمل في اللغة ولكن للدلالة على أمر ملموس، أو مشاهد، ثمّ هو في علم الحديث يصير إلى المعنويّ المجرد كالمدلس، وقد يكون المصطلح أيضا دالا على أمر مقبول سائغ في اللغة، ولكنّه مستعمل في الحديث لغير ذلك، كالمردود.
4. بعض المصطلحات استخدمت في علمي اللغة والحديث معا، لكنّها ذات دلالة عامّة في اللغة، مفصلة ودقيقة في الحديث، كما أنّ بعض المصطلحات تدرّجت في دلالاتها في علم الحديث نفسه، فدلّت في أوّل وضعها على معنى مطلق، ثمّ حُصرت دلالتها وقيدّت فيما بعد كالمرسل والمنقطع.
5. قد يشترك أهل اللغة والحديث في استعمال مصطلح واحد باشتقاق واحد، ولكن بدلالة مختلفة في كلّ منهما، فيشير في علم اللغة إلى دلالة وفي علم الحديث إلى أخرى، كالمرسل الذي استعملته العرب في المجاز.
6. شمل عمل واضعي مصطلح مراتب الحديث شمل اشتقاق الكلمات وتصريفاتها، فمن ذلك استعمالهم لاشتقاق لغويّ له دلالته في اللغة، بمعنى آخر لم تثبته المعجمات لذاك التصريف، مع وجود صلة بين الأصل والاستعمال كالمعلل.

7. قد يستعمل علماء الحديث في وضعهم المصطلح اشتقاقا لغويّا قليل الاستعمال في اللغة، أو مرذولا غير مشهور–وإن كان معروفا فيها–مع إيجاد تخريج لذلك كالمعلول. ومثل ذلك استعمالهم اشتقاقات سمّوها الاشتقاقات المشْكِلة، كالمعضل، فيكون الاستعمال الدلالي للفظة غير مسبوق ولا مألوف في الاستعمال اللغويّ.
8. دلّ الاستعمال المتأخر لبعض مصطلحات علم الحديث في علوم اللغة، على تأثر اللغويين بمنهج أهل الحديث ومصطلحاتهم، مع ملاحظة أنّ أغلب تلك المصطلحات المستعملة في اللغة لا تكون بالضوابط والقيود نفسها المستعملة عند أهل الحديث، بل تكون عامّة مطلقة عادة.

بهذا يمكننا القول إن عمل واضعي مصطلح مراتب الحديث تميّز بنقل دلالة اللفظ، أو المعنى اللغويّ العام له إلى مستوى المصطلح الدالّ على معانٍ خاصة، ثمّ قد يتصرّفون فيها بتقييدها أو تطوير دلالتها، أو استعمالها في غير المألوف الشائع ونحو ذلك. وقُل مثل ذلك عن تصرفهم في اشتقاق الألفاظ وتصريفاتها.

الحواشي

(1) صبحي الصالح، علوم الحديث ،141- 142.

(2) صبحي الصالح، علوم الحديث ،142- 143. وينظر مقدمة ابن الصلاح، ص 78.

(3)ابن فارس، مقاييس اللغة، 3/ 219.

(4) ابن دريد، جمهرة اللغة ، 26/1، الأزهري، تهذيب اللغة، 260/2، الجوهري، الصحاح، 1 / 380، ابن منظور، لسان العرب، 507/2.

(5) الأزهري، تهذيب اللغة، 260/2،الجوهري، الصحاح، 1 / 380،ابن منظر، لسان العرب، 507/2.

(6) النعيمي، المعنى من تيسير مصطلح الحديث، 1/ 44

(7) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ، 79، ابن دقيق العيد، الاقتراح، 5، صبحي الصالح، علوم الحديث، 145،النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، 44.

(8) ابن منظور، لسان العرب، 2 / 508

(9) الأزهري، تهذيب اللغة ، 13/ 115، الجوهري، الصحاح 1 / 129، ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/ 45.

(10) العسكري، معجم الفروق اللغوية، 1 /165-166.

(11) الزبيدي، تاج العروس ، 34/ 418.

(12) الأزهري، تهذيب اللغة، 4/ 182، الدقيقيّ المصري، اتفاق المباني وافتراق المعاني، 1/ 239.

(13) صبحي الصالح، علوم الحديث ، 156.

(14) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 100.

(15) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 100-101.

(16) الأزهري، تهذيب اللغة ، 1 / 305-306، الجوهري، الصحاح ، 1/ 410، ابن فارس، مقاييس اللغة، 3 / 284،ابن منظور، لسان العرب، 8/61-62.

(17) الأزهري، تهذيب اللغة، 1/ 306.

(18) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 112.

(19) ابن دقيق العيد، الاقتراح، 1/ 11.

(20) ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/ 322

(21) ابن منظور، لسان العرب، 11/ 285، الزبيدي، تاج العروس ، 29/ 72.

(22) النعيمي، التيسير، 87، صبحي الصالح، علوم الحديث، 166.

(23) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 126-127.

(24) النعيمي، التيسير، 87، الجعبري، رسوم التحديث، 68.

(25) ابن منظور، لسان العرب، 11/ 285.

(26) السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، 174.

(27) السيوطي، المزهر، 1 / 96-97

(28) عنون السيوطي لما نقله عن لمع الأدلة بقوله (معرفة المرسل والمنقطع) ص 96. في حين نقل الزّبيدي في التاج عن المصدر نفسه وجعله للمنقطع فحسب ج1، ص20، وهذا دليل على عدم وضوح المصطلح عندهم، والسيوطي لاشتغاله بالحديث ذكر المرسل.

(29) الجوهري، الصحاح، 85/2، ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/ 83، .

(30) السيوطي، المزهر، 1 / 96-97.

(31) صبحي الصالح، علوم الحديث: صبحي الصالح، 168.

(32) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 134-135.

(33) الأزهري، تهذيب اللغة، 1/ 300-301، ابن فارس، مقاييس اللغة، 4 / 281، الزبيدي، تاج العروس، 4/ 130.

(34) الجوهري، الصحاح، 1/ 477،ابن فارس، المقاييس، 4/ 281.

(35) صبحي الصالح، علوم الحديث، 170، ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 136.

(36) النعيمي، التيسير، 92.

(37) صبحي الصالح، علوم الحديث، 170.

(38) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 136.

(39) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، هامش الكتاب، 216.

(40) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 216-.217

(41) ابن فارس، مقاييس اللغة،4 / 281.

(42) الجوهري، الصحاح، 1/ 477.

(43) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، الهامش، 217.

(44) الأزهري، تهذيب اللغة، 12، 252-253، الجوهري، الصحاح،1 / 211، ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/ 241، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1/ 546.

(45) ابن فارس، مقاييس اللغة، الصفحة نفسها.

(46) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 230-232.

(47) صبحي الصالح، علوم الحديث ، 170-172، النعيمي، التيسير ، 96.

(48) ابن فارس، مقاييس اللغة، 4 / 8.

* في معلقته، وصدره: فقلتُ لها سِيري وأرخِي زِمَامَه، ديوان امرئ القيس، ص12.

(49) ابن فارس، مقاييس اللغة، 4 / 8.، الأزهري، تهذيب اللغة، 1 / 80.

(50) الجوهري، الصحاح، 1/ 493.

(51) صبحي الصالح، علوم الحديث، 179-180، النعيمي، التيسير، 125-126.

(52) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 259.

(53) الزبيدي، تاج العروس، 30/ 47-48.

(54) الأزهري، تهذيب اللغة، 12/ 17.

(55) الأزهري، تهذيب اللغة، 14 / 48.

(56) ابن دريد، جمهرة اللغة، 1/ 411.

(57) ابن منظور، لسان العرب، 1/ 89.

(58) الأزهري، تهذيب اللغة، 11/ 50.

(59) النعيمي، التيسير، 141.

(60) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 192.

(61) الأزهري، تهذيب اللغة، 9 / 144. ابن فارس، مقاييس اللغة، 5 / 13،ابن منظور، لسان العرب، 1 / 685.

* للشماخ، وصدر البيت: مِنهُ نُجِلتُ ولمْ يُوشَبْ بهِ نسبِي، ديوان الشماخ، ص 120.

** صدره: وبلد مغبرّة أرجاؤه، مجموع أشعار العرب، ص3.

(62) ابن فارس، الصاحبي، ص 53.

(63) السيوطي، المزهر، 1 / 367-368.

(64) 367. في باب " باب الحروف التي قُلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات"، وينظر ابن دريد، جمهرة اللغة، 2 /210.

(65) ابن فارس، الصاحبي، ص 53.

(66) صبحي الصالح، علوم الحديث، 191.

* عن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا، حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ»" صحيح البخاري، 2 / 110. والرواية الأولى "حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ" وردت في صحيح مسلم، 2/ 715.

(67) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 208، صبحي الصالح، علوم الحديث، 191.

(68) صبحي الصالح، علوم الحديث، 194.

(69) ابن دريد، جمهرة اللغة، 1/ 36، الأزهري، تهذيب اللغة، 185/11، ابن فارس، مقاييس اللغة، 3 / 139، ابن منظور، لسان العرب، 3/ 494.

(70) ابن منظور، لسان العرب، 3/ 494.

(71) صبحي الصالح، علوم الحديث، 196.

(72) علوم الحديث،196 ، وهو كلام الحافظ ابن حجر يقول إن الشاذ "ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو دونه في القبول، ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو دونه هذا المحفوظ"، ينظر نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، 310.

(73) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 167.

(74) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 168.

(75) الحاكم، معرفة علوم الحديث، 119 رواه بإسناده عن الشافعي. وينظر صبحي الصالح، علوم الحديث، 196.

(76) الحاكم، معرفة علوم الحديث، 119، صبحي الصالح، علوم الحديث، .197

(77) الحافظ ابن حجر، نخبة الفكر، 310، صبحي الصالح، علوم الحديث، 196

(78) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 167-168.

(79) الأزهري، تهذيب اللغة، 10/ 109، الجوهري، الصحاح، 2 / 231، ابن فارس، مقاييس اللغة، 5 / 383،

(80) صبحي الصالح، علوم الحديث، 203.

(81) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، 170، وينظر النعيمي، التيسير، 119.

(82) صبحي الصالح، علوم الحديث، 203.

(832) الأزهري، تهذيب اللغة، 10/ 78، ابن عباد، المحيط في اللغة، 2/ 38، الجوهري، الصحاح، 1 /63، ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/ 317.

(84) صبحي الصالح، علوم الحديث، 206-207.

(85) النعيمي، التيسير، 117.

المصادر والمراجع

1-سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين الدقيقي المصري (613هـ): اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، الأردن، دار عمّار، ط1، 1405هـ 1985م.

2-تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (702هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

3-محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

4-أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (370)، تهذيب اللغة، تحقيق : محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م

5-أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، 1425هـ-2004م.

6- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ

7-أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.

8-إسماعيل بن حمّاد الجوهري (393هـ)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1990م.

9-امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط4، د.ت.

10- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني(643)، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، القاهرة، دار المعارف، د.ت

11- برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (732هـ)، رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1421هـ - 2000م.

12- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.

13- : د. صبحي إبراهيم الصالح (1407هـ)، علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة، بيروت، دار العلم للملايين، ط15، 1984 م.

14مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت– لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

15- محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دمشق، دار الفكر، ط1، 1403 هـ - 1983 م.

16- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ.

17– وليم بن الورد البروسي (اعتنى بتصحيحه وترتيبه)، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، الكويت، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، د.ت.

18– الصاحب بن عباد (385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، مطبعة المعارف، ط1، 1395هـ.

19- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ 1998م.

20- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

21- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (395هـ)، معجم الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مدينة قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط1، 1412هـ.

22- أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (405هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ - 1977م.

23- عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ- 2002 م.

24- أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زَكَرِيّا (395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423 هـ- 2002م.

25- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين (852 هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ- 2006م.